

التغيرات على المنظومة الأمنية الإسرائيلية خلال العقد الأخير

إعداد: عماد أبو عواد

مركز رؤية للتنمية السياسية



مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان : التغييرات على المنظومة الأمنية الإسرائيلية خلال العقد الأخير

السلسلة : دراسات

الكاتب : عماد أبو عواد

الشهر / السنة : أكتوبر / 2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهمياً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحربة، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و تنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / İstanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

فهرس المحتويات

4	مقدمة
1	الفصل الأول :لمحة تاريخية عن المنظومة الأمنية الإسرائيلية..... Error! Bookmark not defined.
5	1.1 المنظومة الأمنية قبل تأسيس الدولة
6	1.2 تأسيس المنظومة الأمنية الإسرائيلية
7	1.3 إستراتيجيات المنظومة الأمنية الإسرائيلية
8	2.مكونات المنظومة الأمنية الإسرائيلية
8	2.1 الجيش
9	2.2 مؤسسة المخابرات والمهام الخاصة (الموساد)
10	2.3 مصلحة الأمن العام (الشبابك)
11	2.4 وزارة الأمن الداخلي
11	2.5 الشرطة
11	2.6 مصلحة السجون العامة
12	3.الفصل الثالث: التغيرات على طرأت على المنظومة الأمنية خلال العقد الأخير
12	2.1 ارتفاع ميزانية وزارة الجيش الإسرائيلي
14	3.2 تغيير نظرية الردع الإستراتيجية الإسرائيلية
16	3.3 ارتفاع نسبة المتدينين القوميين، وبدء تجنيد الحريديم في الجيش
16	3.4 تراجع ثقة الجمهور في المنظومة الأمنية
17	3.5 غياب العسكر عن المنظومة السياسية، وتوتر العلاقة بين المستويين السياسي والأمني
18	3.6 زيادة انتشار الفساد في المنظومة الأمنية
18	3.7 استحداث ألوية ووحدات جديدة، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا
19	الفصل الرابع : أسباب التغيرات على طرأت على المنظومة الأمنية الإسرائيلية
19	4.1 تغير طبيعة التحديات الأمنية
20	4.2 فشل المنظومة الأمنية في تحقيق انتصار واضح خلال العقد الأخير، وتراجع هبة الجيش
20	4.3 زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة
21	4.4 انتشار الجريمة في المجتمع الإسرائيلي
21	4.5 تغيرات داخلية مجتمعية وسياسية
23	5 الخلاصة
24	المراجع

مقدمة

أعلن ديفيد بن جوريون إقامة الدولة العبرية في أيار-مايو عام 1948، إذ استطاعت عدة منظمات يهودية مسلحة هزيمة مجموعة من الدول العربية، لتظهر وقتها "إسرائيل" كقوة إقليمية لا يستهان بها، ولتبدأ بعدها بترتيب شؤونها الداخلية كدولة، بما في ذلك منظومتها الأمنية وتأسيسها بشكل يسمح لها بالوقوف أمام التحديات الأمنية المحيطة. وقد استطاع بن جوريون الذي أصبح أول رئيس حكومة في "إسرائيل"، أن يؤسس منظومة أمنية تعتمد على ثلاثة أركان أساسية: وزارة الجيش، والجيش، والمؤسسة الاستخباراتية (الموساد والشاباك)، لتكون تلك المنظومة المتكاملة مجموعة من المؤسسات الأمنية التي تهدف إلى الحفاظ على أمن "إسرائيل" والدفاع عنها.

لم تكن مسألة التحول من المجموعات المقاتلة إلى الجيش المنظم بالأمر الهين، فقد اصطدمت الحكومة الإسرائيلية الأولى بمعارضة بعض هذه الجماعات، إلا أن قوة الحزم التي تميز بها بن جوريون ساهمت في إرساء قواعد منظومة أمنية، استطاعت خلال عقدين ونصف من تأسيسها أن تحقق إنجازات تاريخية، تمثلت في امتلاكها قوة ردع كبيرة وقدرتها على الانتصار، وبمجهود ليس بالكبير خلال حرب حزيران عام 1967، إذ أصبح الجندي الإسرائيلي يمثل رمزاً يكاد يكون مقدساً لدى الجمهور الإسرائيلي، وأصبحت المنظومة الاستخباراتية تشكل علامة افتخار؛ مما سمح للمنظومة الأمنية ككل أن تكون فوق النقد، بل تعدى الأمر ذلك لتكون تلك المنظومة الرافد الأول للساحة السياسية الإسرائيلية.

إلا أن هذه المنظومة الأمنية فقدت جزءاً كبيراً من هالتها بعد حرب تشرين أول/أكتوبر عام 1973، إذ لم تنتصر "إسرائيل" في تلك الحرب، وإنما مثلت لها شكلاً من أشكال الهزيمة؛ الأمر الذي فتح باب الانتقاد بشكل واسع تجاه المنظومة السياسية، وبالتالي ساهم في الإطاحة بحزب العمل الذي ترأس حكومات "إسرائيل" منذ تأسيس الدولة قبل أكثر من ربع قرن. ولم تسلم كذلك المنظومة الأمنية من النقد، فقد فُتحت ملفات كثيرة، أبرزها: تفعيل الرقابة على الجيش، وتغيير نظريات الردع من أجل إعادة هيئته، ودمج وحدات عسكرية بأخرى، وتفعيل أكبر للقوة الاستخباراتية التي ظهرت كطرف الأضعف جراء تلك الحرب.

مرت "إسرائيل" بعدها بنوع آخر من التحديات الأمنية، تمثلت في مواجهة الانتفاضات الفلسطينية التي أظهرت الجيش الإسرائيلي عاجزاً نوعاً ما عن تقديم حلول سحرية لمثل هذا النوع من المواجهات، خاصة أن جيشها النظامي اعتاد على المواجهة العسكرية المنظمة التي تعتمد تفعيل أكبر قوة جوية ممكنة، لتنتقل "إسرائيل" بعدها، وفي العقد الأخير، لمواجهة تنظيمات مسلحة: حزب الله في الجنوب اللبناني، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة؛ الأمر الذي استدعى إجراء تغييرات جوهرية في المنظومة الأمنية، بدءاً ببنيتها التحتية وما طرأ عليها من تغيير، كاستحداث وحدات جديدة، ودمج أخرى، وانتقالاً إلى تغييرات جديدة في الميزانيات والنظريات الأمنية، وخاصة في ظل تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي في المنظومة ككل.

تنوعت وتعددت أسباب التغييرات التي طرأت على المنظومة الأمنية، وتحديدًا الجيش الذي يعتبر العمود الفقري لها، إلا أن طبيعة التحديات الأمنية، وتغير طبيعة الخصوم، وفقدان المنظومة الأمنية هيئتها بسبب عدم تحقيقها نصراً واضحاً خلال العقد الأخير، وتوسع انتشار

الجريمة في المجتمع الإسرائيلي، تعتبر أبرز تلك التغييرات التي ساهمت في إحداث تغيير ملحوظ على بنية الأمن الداخلي الإسرائيلي.

يتناول هذا البحث المنظومة الأمنية الإسرائيلية من حيث تشكيلها ومراحل تطورها ومكوناتها المختلفة ونظرياتها وإستراتيجياتها والتغيرات التي طرأت عليها. ويركز البحث على المتغيرات التي طرأت على المنظومة العسكرية والأمنية الإسرائيلية خلال العقد الأخير، ويسعى لتحليل طبيعة هذه المتغيرات وأسبابها والنظريات الجديدة التي اعتمدها نظرا للتحديات الأمنية الجديدة.

1.1 المنظومة الأمنية قبل تأسيس الدولة

يعود تأسيس المنظومة الأمنية الإسرائيلية إلى ما قبل إقامة الدولة، حيث قامت التجمعات الصهيونية التي جاءت إلى فلسطين عبر موجات هجرة كبيرة بإنشاء أذرع عسكرية، كان بعضها أشبه بميليشيات مقاتلة؛ وذلك للحفاظ على أمن المستوطنات الصغيرة التي كان قد تم إنشاؤها منذ ما قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين وما بعده.

عملت التنظيمات العسكرية اليهودية في الأراضي الفلسطينية على العديد من المحاور، أبرزها: الدفاع عن المستوطنات اليهودية، وتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، كما مثلت ذراعا عسكريا للوكالة اليهودية في الأراضي الفلسطينية. وقد وصل عدد هذه التنظيمات العسكرية إلى ثمانية تنظيمات، وهي:

أولاً: نيلي (انتصار "إسرائيل" ليس كذبا): وهو تنظيم تم إنشاؤه عام 1915، لمساعدة بريطانيا في احتلال فلسطين تمهيدا لإقامة وطن قومي لليهود، وقد ضم التنظيم 30 عضواً تركز جُل عملهم في التجسس لصالح بريطانيا (شنياورسون، 2016).

ثانياً: بار جيورا (أطلق عليه هذا الاسم تيمناً بأحد قادة اليهود المتمردين ضد الرومان): وهو تنظيم حراسة سري تأسس عام 1907، وذلك بهدف نقل الحراسة على المستوطنات اليهودية من الإشراف العربي والشركسي إلى اليهود (ليب، 1985).

ثالثاً: هشومير (الحارس): وهو تنظيم حل بديلاً لتنظيم بار جيورا عام 1909، وكان هدفه انتزاع الحراسة الموكلة للعرب لتصبح لليهود (ليب، 1985).

رابعاً: ههجانا (الدفاع): وهو تنظيم تأسس عام 1920، بهدف الدفاع عن المستوطنات اليهودية أمام الهجمات العربية، وأصبح التنظيم العسكري الأكبر والأبرز خلال فترة الانتداب البريطاني (جلبر، 1992). وقد نفذ التنظيم العديد من العمليات ضد البريطانيين والعرب. وفي عام 1941، تم إنشاء وحدة عسكرية منظمة تابعة لهجانا تحت اسم هبلماخ (وحدات الحرس)، حيث مثل هبلماخ العمود الفقري للحرب العربية- الإسرائيلية عام 1948 (درور، 2005).

خامساً: إتسل (منظمة عسكرية قومية): وهو تنظيم أقيم عام 1931 من قبل مجموعة من القيادات المنشقة عن تنظيم الهجانا. نفذ التنظيم العديد من العمليات ضد العرب والبريطانيين، إذ اعتبرته بريطانيا في ذلك الوقت منظمة إرهابية (بويل و يورم، 2003).

سادساً: ليحي (مقاتلو حرية "إسرائيل"): وهو تنظيم أسسه عام 1940 المنشقون عن إتسل، إذ رفضوا إيقاف القتال ضد القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، وقد صنفته الحكومة

الإسرائيلية المؤقتة على أنه منظمة إرهابية، ووقعت العديد من المعارك بين ليحي من جانب، وإتسل والهجانا من جانب آخر (شرجاي، 2015).

سابعاً: بريجيديا هيهوديت (وحدة من اليهود في الجيش البريطاني): تأسست عام 1944، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وشاركت إلى جانب بريطانيا بشكل فعّال، وأصبحت فيما بعد جزءاً أساسياً من الجيش الإسرائيلي الذي بدأ ديفيد بن جوريون، زعيم المنظمات اليهودية في فلسطين، وأول رئيس حكومة فيما بعد، بالتفكير في إقامته عام 1947 (نؤور م، 2007).

ثامناً: ثنوعات هميري هعبري (حركة التمرد العبرية): عملت الحركة ما بين 1945 – 1946 ضد المصالح البريطانية، بسبب شعورها بالإحباط من التعامل البريطاني مع المصالح اليهودية في فلسطين (هاتسل، 2013).

1.2 تأسيس المنظومة الأمنية الإسرائيلية

منذ أن أعلن ديفيد بن جوريون إقامة دولة "إسرائيل" في الخامس عشر من أيار 1948، تحولت القيادة العامة ليشوف، وهو اسم يطلق على حياة اليهود في فلسطين قبل إقامة الدولة، إلى حكومة مؤقتة، كان عليها العمل على تثبيت الدولة وأركانها. ولعلّ أبرز مهامها كان الجانب الأمني، إذ، وبالتوازي مع انسحاب بريطانيا، بدأت المنظمات العسكرية اليهودية بالعمل ضد الفلسطينيين، وبدأت بالسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية؛ الأمر الذي تطلب توحيد كل الجهود في كفة واحدة، ولذا كان الهم الأكبر لبن جوريون هو جمع كل التنظيمات العسكرية تحت مظلة واحدة، وهذا ما تم عندما أعلن في الحادي والثلاثين من أيار 1948 عن تأسيس الجيش الإسرائيلي (نؤور م، 1992).

وقد اعتمد الجيش الإسرائيلي على قوة تنظيم الهجانا (الدفاع) كعمود الأساس في الجيش؛ ولذا أطلق على الجيش الإسرائيلي جيش "الدفاع"، تيمناً بالتنظيم الذي قاد المعارك الأولى لتأسيس الدولة (درور، 2005)، وتم أيضاً مزج مقاتلين من تنظيمات إتسل وليحي وهبريجدا اليهودية (حيا و ابيجلي، 1995)، كما تم تقسيم القوات البرية إلى اثنتي عشرة وحدة مقاتلة، علاوة على تفعيل سلاح البحرية والجو والهندسة. إلا أن بداية التحول نحو المهنية الحقيقية في الجيش كانت عام 1953 (تبيون، 2011)، واستمر تعاظم قوة الجيش الإسرائيلي في ستينيات القرن الماضي، مع خوضه معارك حزينان 1967 التي استطاع من خلالها السيطرة على المزيد من سلاح الدول العربية المهزومة. ثم تضاعفت قوة الجيش الإسرائيلي بين حربي 1967 و 1973، وتحديداً سلاحا الجو والبر (ملشتاين، 1985)، واستمرت "إسرائيل" في العمل على تحصين قواتها البرية والجوية والبحرية بشكل متواصل إلى يومنا هذا.

إلى جانب تأسيس الجيش، ألقت الحكومة الإسرائيلية برئاسة ديفيد بن جوريون مهمة تأسيس الموساد الإسرائيلي – وهو مؤسسة المخابرات والمهام الخاصة – على عاتق رؤوبين شيلوخ، وهو من أوائل من عملوا في المخابرات اليهودية سابقاً، ثم أول رئيس للموساد (ملمان ي، 2009). لكن الموساد في سنته الأولى كان بمثابة منسق بين السلطات الأمنية والمخابراتية، ولم يكن هيئة مستقلة حتى عام 1951، عندما قرر بن جوريون تحويل الموساد إلى مؤسسة مستقلة برئاسة حاييم يعري، قائد وحدة المخابرات في الجيش للمهام الخارجية (اببيي، 2008).

كذلك أسست حكومة بن جوريون الشاباك، أي سلطة الأمن العام، الذي أطلق عليه في البداية اسم الشين بيت. فقد تم تأسيس الشاباك الذي يتبع مباشرة إلى مكتب رئيس الحكومة

مع مطلع عام 1949 برئاسة أيسر هلفرين، أحد ضباط المخابرات. تركز عمل الشاباك في البداية على الأمن الداخلي، ولكنه انتقل بعدها إلى العمل في التجسس الخارجي وعلى الفلسطينيين الذين بقوا في أرضهم (شירות هبيتخون هكللي، 2016).

إلى جانب ذلك، أقرت الحكومة الإسرائيلية المؤقتة، ومنذ جلساتها الأولى، إنشاء وزارة الأمن الداخلي، وإقامة جهاز الشرطة الذي تأسس اعتماداً على الشرطة السابقة التي أسستها المنظمات العسكرية اليهودية (اييلي، 2004).

1.3 إستراتيجيات المنظومة الأمنية الإسرائيلية

واجهت "إسرائيل" منذ نشأتها العديد من التحديات الأمنية، النابعة من عدم تقبل المحيط لإقامة هذه الدولة الغريبة. لقد اعتمدت إسرائيل في سنواتها الثلاثين الأولى إستراتيجية أمنية بلورها ديفيد بن جوريون، تضمنت خمسة مبادئ أساسية هي: (شلوم، 1991):

1. أفضلية نوعية في السلاح التقليدي.
2. بلورة ردع نووي.
3. علاقات مميزة مع دولة عظمى (فرنسا، الولايات المتحدة).
4. أفضلية تقنية واقتصادية، والاستعداد الجيد والمستمر.
5. حصانة قومية من خلال العمل على هجرة اليهود إلى فلسطين، والحفاظ على علاقة مع الشعب اليهودي (شبتناي، 2010).

ومع تراكم الظروف الأمنية، وفي ظل حدوث العديد من المتغيرات، مثل اتفاقية السلام مع مصر في سبعينيات القرن الماضي، طوّرت "إسرائيل" مبادئها الأمنية؛ لتعتمد على أربع ركائز أساسية، وهي:

أولاً: الردع؛ ومضمونه أن ترسم "إسرائيل" صورةً لدى أعدائها بأنه لا يمكن الانتصار عليها، وذلك من خلال إقامة جيش قوي وعصري ومتطور، والحفاظ على امتلاك سلاح نووي، والحرص على تحقيق انتصارات سريعة في الحروب ضد الخصوم؛ وذلك بهدف إقناع خصومها بأن زوال "إسرائيل" أمرٌ غير ممكن (لوفرت و مخزور، هامنم دروشا هرتعا جرعينيت جلويا ليسرائيل (هل مطلوب ردع علني لإسرائيل)، 2016).

ثانياً: الحذر والاستخبارات؛ ومضمون ذلك أن على "إسرائيل" أن تمتلك جهاز مخابرات عصري وفعال، تستطيع من خلاله تحديد نوايا الأعداء؛ من أجل سرعة تجهيز جيش الاحتياط في حال حدوث حرب للدفاع عن الدولة (هرثيل، 2014).

ثالثاً: الحسم؛ أي أن على "إسرائيل" أن تحقق نصراً سريعاً وواضحاً في حال حدوث حرب مع أعدائها، وعليها العمل على تدمير جيش الخصم؛ لإعطاء درس للخصوم بأن "إسرائيل" دولة لا تُهزم، وبذلك تضطر تلك الدول لعمل اتفاق سلام مع "إسرائيل" (ليش، 2010).

رابعاً: الدفاع؛ ومضمونه أن تتمكن إسرائيل من الرد على أية مخاطر خارجية مثل الصواريخ الباليستية، والعمليات التي تعتبرها "إرهابية" قبل حدوثها، ووأدها في مكانها قبل أن تخرج. وقد تطور هذا الركن تحسباً لقيام دول باجتياح عسكري "لإسرائيل"، وفي ظل إنفاقها مبالغ طائلة سلبية على الدفاع (شبتناي، 2010).

1. مكونات المنظومة الأمنية الإسرائيلية

وزير الجيش الذي يعتبر الشخصية الثانية من حيث الأهمية في الحكومة الإسرائيلية. ويضع كل من الجيش وقسم الصناعات العسكرية لمسؤوليات هذه الوزارة، كما يقع على عاتقها أيضا الاهتمام بالمعاقين من الجنود وعائلات الجنود القتلى، وهي الوزارة صاحبة الحصة الأكبر من ميزانية الدولة (ايين ش، 2015).

لوزير الجيش ولوزارته أربع مهام رئيسية، هي:

- الرقابة والتمثيل: حيث يعتبر وزير الجيش المسؤول عن الجيش ورقابته من قبل الجهات التنفيذية، وممثلا للجيش أمام الحكومة، إلا أن إدارة الجيش تبقى بيد رئيس هيئة الأركان.
- على المستوى الإستراتيجي: اتخاذ قرارات تتعلق بالمواضيع الأمنية القومية.
- على المستوى الإداري: اتخاذ قرارات تتعلق بتوزيع الميزانية العسكرية، والتعيينات في الجيش.
- اتخاذ قرارات تتعلق ببناء القوة العسكرية وآلية تفعيلها. (المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2006).

2.1 الجيش

الجيش الإسرائيلي هو المؤسسة الأهم في المنظومة الأمنية، وتعتقد "إسرائيل" أن جيشها هو الأقوى في الشرق الأوسط وواحد من أقوى الجيوش في العالم (Bender, 2014). ويقع على رأس مؤسسة الجيش هيئة الأركان التي يرأسها رئيس هيئة الأركان "الرامتكال"، ويعتبر وزير الجيش هو مرجعية هيئة الأركان ورئيسها، ويساعد رئيس هيئة الأركان نائب وأربع قيادات أخرى تتوزع عليها قيادة الجيش، وذلك على النحو التالي (دانييل، 2011):

رئيس هيئة الأركان "الرامتكال"

رئيس هيئة الأركان "الرامتكال"
نائب رئيس هيئة الأركان
مستشار مالي
متحدث باسم الجيش
قائد المنطقة الشمالية
قائد المنطقة الوسطى
قائد المنطقة الجنوبية
قائد المنطقة الداخلية

كذلك تنقسم قيادة هيئة الأركان إلى خمسة أقسام على النحو التالي (ايتز هيخيدا، 2014):

أقسام هيئة الأركان

1. قسم التخطيط
2. قسم الاستخبارات
3. قسم التكنولوجيا والخدمات اللوجستية
4. قسم القوى البشرية

كما تتوزع القوى العسكرية للجيش الإسرائيلي وفق الجدول التالي (دانييل، 2011):

أذرع الجيش

جيش المشاة	سلاح الجو	سلاح البحرية	سلاح المدرعات
الوحدات التابعة لها			
المظليين	سلاح الطائرات الحربية	الغواصات	401
جولاني	سلاح المروحيات	السفن الحربية	7
أجوز	التصدي الحربي	أسطول 13	188
جفعاتي	تدريب الطيارين	بعثات تحت الماء	بلسار
كركل	669	سنفير	
كفير	توبلا	خوبليم	
وحدة المتدينين الحريديم	شيلدج	دبوريم	
وحدة المشاة			
سلاح المساعدة الحربية	قيادة الجبهة الداخلية	سلاح الاستخبارات	سلاح الجبابات
الوحدات التابعة لها			
الشرطة العسكرية	وحدة النجدة	سيبرت متكال	ميتار
الخدمات الطبية		8200	منتاس
التعليم والشببية			
التسليح			
الاستطلاع			
الخدمات اللوجستية			
حرس الحدود	سلاح الهندسة	سلاح السابير	
الوحدات التابعة لها			
المستعربين	الوحدة المختارة		
	الجرارات والجرافات		

ويبلغ عدد جنود الجيش الإسرائيلي حوالي 176,500 جندي نظامي، إضافة إلى 380,000 جندي احتياط، ويمتلك الجيش الإسرائيلي 3230 دبابة، و64 سفينة حربية، وأربع غواصات، و1964 طائرة حربية، و6899 مروحية (يديعوت أحرونوت، 2011).

2.2 مؤسسة المخابرات والمهام الخاصة (الموساد)

يعتبر الموساد الإسرائيلي الجسم الأساسي في مجموعة المخابرات الإسرائيلية التي تعمل خارج الحدود الإسرائيلية بوظيفتي التجسس والاغتيال، وكذلك جمع المعلومات الخارجية والتحذير من الحرب. ويتبع الموساد مباشرة إلى رئيس الحكومة. وينقسم إلى قسمين: القسم الإداري الذي

يشمل الرئاسة والإدارة ووحدات التخطيط والموارد البشرية والدعم اللوجستي (ملمن، 2005).
وقسم الوحدات التنفيذية، الذي يضم ثماني وحدات، هي (شمرون، 1996):

1. تيل: وهو القسم المسؤول عن العلاقات المخبرية والدبلوماسية، وبقية علاقات مع مختلف المخابرات في العالم.
2. تسومت: وهو القسم المشغّل لضباط المخابرات وشبكة العملاء للموساد في العالم.
3. كيسارية: وهي وحدة المهام الخاصة في الموساد، وتضم أيضاً وحدة كيدون، التي تضم 40 مقاتلاً ومقاتلة، يتحدثون لغات مختلفة، وخبراء في وسائل اغتيال مختلفة.
4. نبيעות: وهو قسم مسؤول عن الحصول على المعلومات المخبرية، عن طريق الوسائل الإلكترونية.
5. قسم المخابرات: يشمل وحدة التحقيق، ويقوم بتنفيذ تقييم سياسي وبحث عن الأهداف البعيدة للموساد.
6. تسغرفريم: وهو قسم مسؤول عن الدفاع عن اليهود حيثما كانوا، والعمل على تهجيرهم إلى "إسرائيل".
7. قسم التكنولوجيا: هدفه تطوير وسائل تكنولوجية متطورة، لتطوير القدرة التنفيذية للموساد.
8. سيجينت: وهو قسم المخابرات العسكرية، يقوم بجمع المعلومات عن طريق نشر شراخ ووسائل إلكترونية، واستخلاص الرسائل المخبرية من خلالها. (ملمان وريب، 2012).

2.3 مصلحة الأمن العام (الشاباك)

الشاباك الإسرائيلي، أي مصلحة الأمن العام، تأسس عام 1949، وكان تابعاً في البداية للجيش، إلا أنه في عام 1950 أصبح جسماً مستقلاً يتبع مباشرة لمسؤولية رئيس الحكومة. وللشاباك العديد من الأهداف، أبرزها: القضاء على التجسس الخارجي الذي يعمل لصالح أعداء "إسرائيل"، وتوفير الأمن الشخصي للشخصيات الهامة في الدولة، والقضاء على "الإرهاب الداخلي"، وتأمين المناطق الحيوية في "إسرائيل"، وتحديد طريقة التأمين المناسبة للوظائف والمهام (ملمان وريب، 2012). ويعمل الشاباك الإسرائيلي ضمن تقسيمات مناطقية، ويعتبر القطاع العربي أكبر القطاعات في عمل الشاباك، بهدف كشف الأعمال التي يعتبرونها "عدائية" من قبل العرب ضد "إسرائيل" ومنعها (ميلمان، 2004).

ويُقسم الشاباك إلى عدة أقسام تنفيذية، هي:

أولاً: قسم التأمين: مسؤول عن تأمين الشخصيات الهامة والأماكن الحيوية.

ثانياً: قسم التحقيق: مسؤول عن التحقيق مع المعتقلين الأمنيين.

ثالثاً: قسم تطوير منظومة المعلومات: مسؤول عن منظومة المعلومات وتطويرها.

رابعاً: الوحدة التنفيذية: تعمل على الأرض، وهدفها جمع المعلومات والقيام بمهام خاصة، كتأمين عملاء الشاباك في مناطق العدو (ملمان وريب، 2012).

2.4 وزارة الأمن الداخلي

تتولى هذه الوزارة المسؤولية عن الأمن الداخلي في "إسرائيل"، وتُشرف على الشرطة الإسرائيلية، ومصالحة السجون، والدفاع المدني. ويقف على رأس الوزارة وزير الأمن الداخلي، الذي يعتبر من المناصب الهامة في الدولة، حيث تخضع لسلطته مباشرة كل من الشرطة، ومصالحة السجون. ولوزارة الأمن الداخلي العديد من المهام، أبرزها (الول، 2009):

أولاً: منح المواطنة والإقامة، وإصدار تصاريح الدخول والبقاء في "إسرائيل"، وإدارة الشؤون السكانية، مثل إصدار شهادات الميلاد والهويات وشهادات الزواج وغيرها.

ثانياً: التخطيط والرقابة على أماكن البناء في "إسرائيل" ومشاريعها، ورقابة السلطات المحلية، والإشراف على الدفاع المدني.

2.5 الشرطة

الشرطة الإسرائيلية هي القسم المسؤول عن حفظ الأمن الداخلي في الدولة، وتتبع بشكل مباشر لوزير الأمن الداخلي، إذ تقوم الحكومة بتعيين القائد العام للشرطة. وتتوزع أقسام الشرطة وقيادتها على النحو التالي (الشرطة الاسرائيلية، 2016):

القائد العام للشرطة			
نائب القائد العام			
محكمة الشرطة	التوزيع المناطق	العلاقات الخارجية	أقسام الإدارة المحلية
محكمة الاستئناف	الساحل	الاستشارة القضائية	الموارد البشرية
الشكاوى العامة	الشمال	المتحدث الرسمي	السير
الأمن	الجنوب	مستشارة للمواضيع النسوية	التحقيق والمخابرات
خدمة الجمهور	المركز	مستشار اقتصادي	أعمال أمنية
إدارة التكنولوجيا	تل أبيب	قسم المحاسبة	الدعم اللوجستي
وحدة النيابة	القدس		التنظيم والتخطيط
	الضفة الغربية		

*) المعلومات مأخوذة من الموقع الرسمي للشرطة).

2.6 مصلحة السجون العامة

مصلحة السجون الإسرائيلية (شاباس)، هي الشبكة المسؤولة عن كل ما يتعلق بالسجون، وتدير تحت قيادتها 33 سجنًا في مناطق مختلفة، ويقع مقر القيادة العامة لمصلحة السجون في

منطقة أيلون قرب الرملة، ويديرها مدير مصلحة السجون "النتسيف"، وذلك على النحو التالي (مصلحة السجون، 2016):

مدير مصلحة السجون "نتسيف"		
قسم	رئيس المعتقلين	نائب "النتسيف"
وحدات بارزة	تقسيم المعتقلين	التوزيع المناطق
ناخشون	أسرى أمنيون (أسرى فلسطينيون على خلفية مقاومة الاحتلال)	قيادة الشمال
متسادا	سجناء جنائيون	قيادة الجنوب
	سجناء يهود متدينون	قيادة المركز
	متسللون	

2. الفصل الثالث: التغييرات على طرأت على المنظومة الأمنية خلال العقد الأخير

طرأت على المنظومة الأمنية الإسرائيلية، وتحديدًا المؤسسة العسكرية، العديد من التغييرات في العقد الأخير، كان لبعضها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية داخلية، وهناك أسباب ناتجة عن التطورات العلمية والتكنولوجية. ومن هذه التغييرات:

2.1 ارتفاع ميزانية وزارة الجيش الإسرائيلي

منذ ما يزيد عن عشرين عاماً، تطالب وزارة المالية الإسرائيلية بتقليص ميزانية وزارة الجيش، الأمر الذي كان يصطدم دوماً بادعاءات أركان الوزارة بأن التقليص سيسبب أضراراً كبيرة للأمن الإسرائيلي (خموشيم، 2015).

ورغم أن ميزانية الأمن بالمقارنة مع سبعينيات القرن الماضي، وتحديدًا بعد حرب تشرين أول / أكتوبر عام 1973، التي وصلت حينها إلى 31% من الناتج العام آخذة في التراجع، إلا أنها ما زالت مرتفعة جداً، حيث تشكل 6% من الناتج القومي الإجمالي، وتزيد عن 15-16% من ميزانية الدولة. لقد انخفضت ميزانية الأمن بشكل ملحوظ في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، ثم عادت إلى الارتفاع، إذ ارتفعت من 30 مليار شيكل عام 2000، إلى 62 مليار شيكل عام 2014. علماً أن مجمل ما أنفقته وزارة الدفاع في عام 2014 وصل إلى 70 مليار شيكل، بما في ذلك الإضافات التي تطلبها وزارة الجيش (ساخاف، 2013) (ايين ش، 2015).

ورغم حرص الحكومة الإسرائيلية على تقليص الميزانية في عام 2016، وتأكيد وزارة المالية على أنها أجرت تقليصات كبيرة في ميزانية وزارة الجيش، إلا أن إقرار الميزانية يشير إلى بقاء الارتفاع المعهود لحصة الوزارة، فقد بلغت 17.2% من ميزانية الدولة، أي بما يعادل 59 مليار شيكل، غير الإضافات التي يتم الاتفاق عليها خلال العام (مكتب رئيس الوزراء، 2015).

ورغم أن ميزانية الجيش الإسرائيلي آخذة في الازدياد، فإن وزارة الجيش تتجاوز دائماً الحصة المقررة لها بنسبة 6% (خموشيم، 2015)، وتكاد لا تمر ميزانية سنوية دون أن يكون هناك نقاش

واسع وحاد حول ميزانية الأمن، وفي أحيان كثيرة يتعطل التصويت عليها بسبب الاحتجاج على حصة الأمن في الميزانية.

وبالنظر إلى الميزانيات، يظهر أن ميزانية وزارة الجيش تضاعفت في آخر 10 أعوام من 30 مليار شيكل إلى نحو 60 مليار شيكل، رغم أن ميزانية الدولة زادت بنسبة 70% فقط.

ميزانية وزارة الجيش

السنة	الميزانية المقررة بالمليار شيكل (لا تشمل الإضافات اللاحقة)
2000	30.5
2001	32.5
2002	35.2
2003	33.1
2004	32.4
2005	30.8
2006	40.1
2007	47.8
2008	48.4
2009	48.4
2010	46.2
2011	49.4
2012	50.1
2013	52.8
2014	57.7
2015	60.5
2016	59.1

ومن الجدير بالذكر أن ميزانية وزارة الجيش الإسرائيلي ترتبط بالمساعدات الأمريكية، ففي عام 2015 ساهمت الولايات المتحدة بنحو 15.8 مليار شيكل من ميزانية الجيش الإسرائيلي، كما هو موضح في الجدول التالي (ابن، 2015):

مصادر ميزانية الجيش الإسرائيلي عام 2015

المصدر	الميزانية/ مليار شيكل
السوق الإسرائيلي	42.8
مساعدة أمريكية ثابتة	9.9
مساعدة أمريكية إضافية	5.9

1.9	دخل وزارة الجيش
4.3	مساعدة لمرة واحدة لوزارة الجيش
64.8	مجمّل الميزانية

وتعتبر ميزانية وزارة الجيش الإسرائيلي من الميزانيات الأعلى في العالم، وتأتي في المركز الثاني عالمياً من حيث المصروفات الأمنية، كما يتضح من الجدول التالي (مكارتاي، 2015):

الدولة	نسبة ميزانيتها الأمنية من الناتج القومي
السعودية	10.4%
"إسرائيل"	5.2%
روسيا	4.5%
الولايات المتحدة	3.5%
الهند	2.4%
فرنسا	2.2%
تركيا	2.2%
المملكة المتحدة	2.2%
الصين	2.1%
أستراليا	1.8%

*علاوة على كل ما سبق، هناك 14 مليار شيكل حصة وزارة الأمن الداخلي (مكتب رئيس الوزراء، 2015).

3.2 تغير نظرية الردع الإستراتيجية الإسرائيلية

بعد أن أسست "إسرائيل"، ولسنوات طويلة، نظريتها في الردع مواجهةً للجيش النظامية، وجدت نفسها أمام تحدٍ جديد، يضعها أمام تنظيمات باتت تمتلك قوة كبيرة؛ مما اضطرها في العقد الأخير إلى إجراء تعديل على منظومتها الأمنية.

وبالنظر إلى إستراتيجيات الردع الإسرائيلية تاريخياً، يتضح أنها ارتكزت على أربع نظريات أساسية، هي:

أولاً: الردع الجارف: وهو التهديد باستخدام قوة جارفة؛ لمنع العدو من اتخاذ أية خطوات من شأنها تغيير الوضع القائم، أو قيام الدول العربية بأي رد فعل على الأعمال التي تقوم بها "إسرائيل"، مثل التسلل إلى "إسرائيل" والقيام بعمليات "عدائية"، وإجباره على العودة وعدم التنفيذ (George, 1993).

ثانياً: الردع المحدد: وهو إستراتيجية تهدف إلى منع الخصم من اتخاذ أية إجراءات مخطط لها، لا تشمل الخروج إلى حرب، بهدف تغيير الوضع القائم. والردع المحدد يُنفذ عن طريق وضع خطوط حمراء، يكلف المساس بها ثمناً باهظاً، كرد عسكري أو حرب (باريوسف، 1999).

ثالثاً: الردع الإستراتيجي: وهو إستراتيجية أعدت من أجل منع الخصم من القيام بأي عمل يمثل تهديداً وجودياً على "إسرائيل"، كالحرب الشاملة على سبيل المثال، وذلك عبر إقناعه بأن نتائج الحرب

ستكون قاسية. ووظيفة هذه النظرية هي منع المهاجم من تحقيق أهدافه من خلال تفعيل القوة التقليدية (Mearsheimer, 1983). والجدير بالذكر هنا أن "إسرائيل" تحافظ على سياسة الغموض النووي، كجزء من الردع الشامل (لوفرت، هايمنم دروشا هرتعا جرعينيت جلويا ليسرائيل؟ (هل هناك حاجة لردع نووي إسرائيلي علني)، 2016).

رابعاً: الردع المتراكم: وهي نظرية طويلة الأمد، تهدف إلى إقناع الطرف العربي بأن إنهاء الصراع عن طريق القضاء على دولة "إسرائيل" هو أمر غير ممكن (باريوسف، 1999).

لم تعد هذه النظريات التي اعتمدها الأمن الإسرائيلي، ولسنوات طويلة، ذات صلة في العقد الأخير، وتحديدًا بعد أن وجدت "إسرائيل" نفسها أمام مواجهات عسكرية مع التنظيمات الفلسطينية المسلحة، كحركة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان؛ مما اضطر "إسرائيل" إلى استحداث إستراتيجيات ردع جديدة تتناسب مع التحديات الجديدة.

لقد شنت "إسرائيل" منذ عام 2006 أربع حروب ضد فصائل المقاومة، الأولى كانت ضد حزب الله اللبناني عام 2006، والثانية والثالثة والرابعة كانت ضد فصائل المقاومة في قطاع غزة في أعوام 2008، 2012، 2014 على التوالي. مثلت تلك الحروب اختباراً جديداً "لإسرائيل"، التي بات عليها التأقلم في مواجهة تنظيمات مسلحة، وليس جيوشاً منظمة، كما كان الحال في حروبها الثلاث الأولى مع الدول العربية، في أعوام 1948، 1967، 1973 (شاي، 2015).

لذلك، لم تستطع "إسرائيل" حسم أي من الحروب ضد تنظيمات المقاومة، وفشلت إستراتيجيات الردع السابقة، فانتهجت "إسرائيل" إستراتيجيات ردع جديدة، وهي:

أولاً: إستراتيجية عدم الخضوع: التي تتمثل في عدم خضوع "إسرائيل" لتنظيمات المقاومة تحت أي ظرف، وقد تأسست هذه الإستراتيجية على تخفيف حدة المواجهة وخلق قوة ردع، والامتناع عن حسم المعارك التي سيكون ثمنها باهظاً جداً. والهدف منها هو تقصير عمر المواجهة، وتدفع الخصم ثمناً قاسياً، كما فعلت في لبنان وغزة، كوسيلة لمنعه من افتعال مواجهة مع "إسرائيل" في المستقبل (ايلون، 2015).

ثانياً: إستراتيجية تقنيب العشب: إذ تقوم إسرائيل وفق هذه الإستراتيجية بضبط النفس إلى حد كبير مقابل تنظيمات المقاومة العربية، فلا تقوم بالرد على أي عمل ضدها مباشرة، على أن تقوم في كل فترة برد قاسٍ وقوي، تضمن من خلاله ردع الخصم بشكل فعال وإضعاف قوته إلى حد كبير، مع إيصال العديد من الرسائل، التي أبرزها أن القضاء على "إسرائيل" أمر غير ممكن (عنبر و شمير، 2013).

ثالثاً: إستراتيجية عقيدة الضاحية: تتمثل هذه النظرية بتفعيل "إسرائيل" أكبر قوة عسكرية ممكنة، خاصة القصف الجوي للمساس بالمناطق الحيوية لتنظيمات المقاومة، كما فعلت في مواجهة حزب الله عام 2006. ويعتقد الجيش الإسرائيلي أن المواجهات القادمة يجب أن تشمل قصفاً مكثفاً لأي منطقة تنطلق منها الصواريخ باتجاه "إسرائيل"، والهدف من ذلك إنهاء الحرب بشكل سريع، وردع الخصم من افتعال أي حرب قريبة في المستقبل (معهد رؤوت، 2009).

رابعاً: منغ استعادة الخصم قوته: وهي إستراتيجية تهدف إلى منع تنظيمات المقاومة، وبالتحديد حركة حماس، من استعادة قوتها الهجومية، وإبقاء وضعها الاقتصادي والسياسي ضعيفاً (جولوب، 2014).

علاوة على كل ذلك، فقد حدث في العقد الأخير تغيير جوهري في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، إذ إنه بفعل التطورات التكنولوجية، أدخلت "إسرائيل" في عامي 2006-2007 مفهوم الدفاع إلى ثلوث العقيدة الأمنية، لتصبح: ردعاً، تحذيراً، حسمًا، دفاعاً (برعم، 2013)، وقد جاء ذلك بفعل القدرة التكنولوجية الهائلة التي باتت تستخدمها "إسرائيل" للدفاع والهجوم والتجسس في كافة المجالات الأمنية.

3.3 ارتفاع نسبة المتدينين القوميين، وبدء تجنيد الحريديم في الجيش

ظهرت في الآونة الأخيرة ملامح القلق من تيارات واسعة داخل المجتمع الإسرائيلي، وذلك بسبب ارتفاع نسبة المتدينين القوميين في أوساط الجيش التي تعني سيطرة الصهيونية الدينية، أي المتدينين المؤمنين بالصهيونية على الجيش الإسرائيلي، إذ تشير الأرقام إلى أنه -وقبل عشرين عامًا- كانت نسبة المتدينين في نادي ضباط الجيش الإسرائيلي 4% فقط، ثم ارتفعت هذه النسبة عام 2013، كما أشار الدكتور رؤوفن جال، وهو عالم نفس سابق في الجيش إلى حوالي 40% (توكر، 2013).

كما تشير المعطيات إلى أن غالبية الارتفاع في نسبة الضباط كانت في جيش المشاة، حيث إن نسبة الضباط المتدينين في جيش المشاة الإسرائيلي تضاعفت اثنتي عشرة مرة في العقد الأخير. ووفق الدكتور رؤوفن جال، فإن هذه المعطيات لها دلالات خطيرة، فوجود نسبة مرتفعة من الضباط الذين يتبنون عقيدة معينة، سيؤدي إلى إشكاليات مجتمعي، وسيطرة تيار واحد من المجتمع على الجيش. ووفق لجنة الإحصاء المركزية، فإن نسبة المتدينين في الجيش تصل إلى 9% (عوفر ي، 2015) (توكر، 2013) (عاموس، 2010).

نسبة المتدينين في الجيش الإسرائيلي

النطاق	سنة 1995	سنة 2015
الضباط	12%	38%
الوحدات القتالية	2%	35%

أما بالنسبة للحريديم، أي المتدينين الرافضين للصهيونية، فقد شهد العقد الأخير بداية انضمامهم للجيش بأعداد مقبولة، ولا تزال قليلة. ورغم أن "إسرائيل" بذلت جهوداً كبيرة خلال العقود الماضية من أجل دفع الحريديم للتجنيد في الجيش، إلا أنها لم تسجل نجاحاً سوى انضمام العشرات منهم فقط، ثم لوحظ وجود ارتفاع تدريجي في تجنيد الحريديم للجيش، فقد بلغ عددهم عام 2010 حوالي 800 متجنّد، ثم وصل عددهم في وحدات الجيش المختلفة عام 2015 إلى حوالي 4600، كما سجل حوالي 2300 آخرين في كليات الجيش لعام 2016. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الحريديم في المجتمع الإسرائيلي تبلغ حوالي 8% (كلنر، 2010) (بخبوط، 2015).

3.4 تراجع ثقة الجمهور في المنظومة الأمنية

شهد العقد الأخير تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي في المنظومة الأمنية بشكل عام، وفي الجيش بشكل خاص، وإن كان بنسب قليلة. وهذا ما استدعى أطرافاً واسعة من النخب الأمنية والسياسية للدفاع عن تلك المنظومة، وتحديدًا الجيش، إذ اعتبر رئيس هيئة الأركان، أيزنكوت، أن ثقة الجمهور الإسرائيلي في الجيش هو أمر حيوي من أجل أن يقوم الجيش بمهامه على أكمل

وجه. وهو أيضاً ما أكدته رئيسة الدولة حين اعتبر أن الجيش الإسرائيلي ليس جيش الكل، بل هو "الكل بالنسبة لنا" (شوبال و يلون، 2016).

لم يقتصر تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي على الجيش وحده، وإنما تراجعت كذلك ثقة الجمهور في الشرطة تراجعاً ملحوظاً، فقد صُنفت ثقة الجمهور الإسرائيلي في شرطته على أنها من النسب الأقل مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث تأتي في المرتبة الثامنة عشرة من بين عشرين دولة (زريخان، 2011) (هدار، 2009).

ثقة الجمهور الإسرائيلي في جيشه وشرطته

العام	نسبة الثقة في الجيش	نسبة الثقة في الشرطة
2000	%90	%67
2009	%79	%40

3.5 غياب العسكر عن المنظومة السياسية، وتوتر العلاقة بين المستويين السياسي والأمني
كانت المنظومة العسكرية، ولفترة طويلة، رافداً أساسياً للساحة السياسية في "إسرائيل"، كما كانت السياسات الداخلية تشير إلى عمق الترابط بين العسكر والسياسة، وتدلل على أن الجيش الإسرائيلي لم يكن في يوم من الأيام منفصلاً عن السياسة، أو ينفذ ما يطلبه منه المستوى السياسي فحسب؛ فإسحاق رابين وإيهود باراك وأريئيل شارون وغيرهم، تدرجوا عبر المؤسسة العسكرية وصولاً إلى هرمها، ومن ثم إلى رئاسة الحكومة (باز، 2010).

ولكن في العقد الأخير، وصل إلى رئاسة الحكومة زعيمان لم يكن لهما تاريخ عسكري أصلاً، وبالتأكيد لم يخدموا في المؤسسة العسكرية، وهما إيهود أولمرت، رئيس الحكومة ما بين 2006-2009، وبنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة منذ عام 2009 وحتى اليوم. وهناك من يعيد أسباب تراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي في رئاسة الحكومة إلى قلة الخبرة العسكرية لرئيسها، الأمر الذي ساهم في إيجاد بيئة خصبة من الخلافات بين العسكر والسياسيين (بري، 2014) (الياهو، 2012).

ويبدو أن لغياب العسكر أثراً كبيراً في توتير العلاقة مع السياسيين. فوفق العديد من الباحثين، شهد العقد الأخير زيادة مضطربة في تشوش العلاقة بين الطرفين (دودا، 2013). ولعل من أبرز الخلافات التي ظهرت إلى السطح كانت في صيف 2010، حينما أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وبعد التشاور مع وزير جيشه آنذاك إيهود باراك، أنهم ينوون الإعلان عن (أمر باز 30)، والمقصود به إعطاء أوامر لرئيس هيئة الأركان آنذاك، جابي إشكنازي، وجيشه، ليكون جاهزاً خلال 30 يوماً لمهاجمة إيران، إلا أن رئيس هيئة الأركان، مدعوماً برئيسي الموساد والشاباك، رفضوا ذلك (بري، 2014).

حظيت الخلافات بين المستويين السياسي والعسكري باهتمام كبير ونقاش واسع في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وخاصة بشأن قضية "هريغز"، التي أظهرت عمق الخلاف بين وزير الدفاع إيهود باراك ورئيس هيئة الأركان جابي إشكنازي، إذ وصل الخلاف إلى مراقب الدولة، الذي اعتبر أن الظروف الأمنية التي تحياها "إسرائيل" يجب أن تمنع مثل هكذا عداءات تساهم في فقدان الثقة (مراقب الدولة، 2013).

هناك من اعتبر تلك الأحداث بأنها نوع من تمرد الضباط، فوزير الدفاع باراك كان قد اتهم جابي إيشكنازي بأنه يعمل ضد المستوى السياسي بالتعاون مع مجموعة من الضباط الذين يعملون بعيداً عن ضوابط الجيش وروحه (بري، 2014).

اتجهت علاقات المستويين نحو المزيد من التوتر، وقد دل على ذلك الخلاف الذي ظهر إلى السطح في قضية اللواء يائير جولان، نائب رئيس هيئة الأركان، عام 2016، إذ وصل حجم الخلاف إلى تبادل التراشق الإعلامي بين المستويين (لورد، 2016).

3.6 زيادة انتشار الفساد في المنظومة الأمنية

شهد العقد الأخير ارتفاعاً ملحوظاً في قضايا الفساد في أروقة الجيش والشرطة تحديداً، وهما أكبر جهازين أمنيين في "إسرائيل". ولعلّ قضايا الاغتصاب والتحرش الجنسي هي أبرز القضايا التي تقض مضجع الجيش الإسرائيلي، فحسب ما سُمح بنشره، تبين أن نسب التحرش الجنسي والاغتصاب في الجيش الإسرائيلي تضاعفت منذ عام 2011 بنسبة 300%، حيث فُتح 125 ملف تحقيق في الشرطة العسكرية عام 2015 ضد جنود وضباط في قضايا اغتصاب، و 124 ملفاً للأسباب نفسها عام 2014 (زيتون، 2016).

ولم يسلم الجيش الإسرائيلي من قضايا انتشار السرقات بين جنوده وضباطه، فرغم الجهود الكبيرة التي بذلها الجيش للقضاء على ظاهرة فقدان السلاح، إلا أنه تم سرقة 422 قطعة من أسلحة الجنود خلال السنوات الخمس الأخيرة (بوخبوط، 2014). وخلال التحقيقات التي أجرتها الشرطة العسكرية تبين أن جزءاً كبيراً من هذا السلاح يُباع للعصابات الإجرامية، وكان الهدف من ذلك سعي الجنود الذين يقومون بسرقة السلاح وبيعه، لتحسين أوضاعهم المالية، والحصول على المزيد من المال (جرينبارغ، 2010).

وللتغلب على ظاهرة الفساد في الشرطة الإسرائيلية، قُدمت العديد من الاقتراحات والنصائح، وكان من بينها تفعيل التناوب في العمل على المناصب بين الدرجات المختلفة (بناحس، 2014). وقد جاءت تلك الاقتراحات بعد الكشف عن وجود نسب كبيرة من الفساد في الشرطة، حيث بينت وحدة التحقيق مع الشرطة أن 80% من الموظفين في مواقع حساسة في الشرطة الإسرائيلية يستخدمون المعلومات السرية لصالحهم، وفي أحيان كثيرة يتلقون الرشوة مقابل تسريب المعلومات، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع ماضي الشرطة الإسرائيلية (كيبوتس، 2016).

3.7 استحداث ألوية ووحدات جديدة، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا

لم تشهد المنظومة الأمنية الإسرائيلية تغييراً بنوياً كبيراً، إلا أنها شهدت استحداثاً للعديد من الألوية، وذلك نتيجة الاحتياجات التي فرضتها طبيعة التطورات الأمنية والتقدم التكنولوجي. وقد كان التغيير البنوي الوحيد هو إنشاء سلاح السايبر بدلا من وحدة السايبر، إذ أمر رئيس هيئة الأركان جابي آيزنكوت بإنشاء ذراع سايبر جديد، لمواجهة أي حرب إلكترونية. وسيكون سلاح السايبر مستقلاً وذا تركيبة مشابهة للقوات البرية والبحرية والجوية، وله قيادة خاصة تتبع مباشرة لرئيس هيئة الأركان، ومن المفترض أن يدخل سلاح السايبر بتركيبته الجديدة نطاق العمل في عام 2017 (كوهن، 2015).

ومن بين التغييرات الأمنية الهامة، إنشاء قيادة سايبرية إسرائيلية قومية مستقلة للدفاع، هدفها تقديم خطة مواجهة سايبرية شاملة لكافة كيانات الدولة، وقد وسّعت صلاحيات الشاباك الإسرائيلي لمتابعة الشؤون الداخلية، كذلك قلّص عدد الموظفين في القيادة العامة

بنسبة 18%، ووُضعت خطة لتقليص أعداد القوات البرية، والعمل على دفع الدماء الشبابية للقيادة، إذ يصبح عمر قائد الكتيبة حوالي 32 سنة بدلاً من 37، وقائد الفرقة 40 سنة بدلاً من 45 (موقع الجيش، 2015) (برعم، 2013).

كذلك دُشِّنَ في نهاية عام 2015 لواء الكوماندو الإسرائيلي، الذي سيضم تحت قيادته كلاً من وحدات أجوز ودفدوفان ومجلان وريمون. والهدف من إنشاء هذا اللواء، حسب ما أعلنه الجيش الإسرائيلي، هو القتال وجها لوجه، والعمل في عمق المناطق التابعة للعدو. وقد اعتبر تشكيل هذا اللواء قراراً دراماتيكياً لرئيس هيئة الأركان الذي قام بدمج أربع وحدات هامة تحت قيادة واحدة، وبمسمى جديد، واتخذ قراراً بدمج وحدتي المظليين، جفعاتي وجولاني، تحت قيادة عليا واحدة (عوفري، 2015) (القناة الثانية، 2015).

كذلك استحدثت الشرطة الإسرائيلية إدارة جديدة متخصصة في التعامل مع القطاع العربي، هدفها زيادة فرض النظام لدى الفلسطينيين في الداخل، وقد رافق ذلك استحداث مراكز شرطة جديدة، وتجنيد شرطة عرب للعمل فيها (دورون، 2016).

كما استحدثت العديد من الوحدات الجديدة، إذ أقر وزير الأمن الداخلي استحداث وحدة خاصة لمقاومة الشغب في الملاعب، ووحدة خاصة لمكافحة التهريب من الأردن باتجاه "إسرائيل"، وذلك بعد الارتفاع الكبير في عمليات التهريب (متلمان، 2016).

في هذا السياق، نجحت "إسرائيل" في استخدام التكنولوجيا الأمنية وتفعيلها وصناعتها، وذلك بهدف الحد من الخطر الذي يمكن أن يتعرض له الجنود على الأرض، لذا تم الاستغناء قدر الإمكان عن الجندي المقاتل على الأرض، واستبدل به وسائل تكنولوجيا جوية وبحرية وبرية (اوريز، 2014). وقد أحدثت التكنولوجيا تغييرات هامة على أقسام الحكم والأمن في "إسرائيل"، فبالإضافة إلى القيادة السيبرية التي هدفها المواجهة الإلكترونية التي ضمت الجيش والشبابك والموساد، تم إنشاء السلطة الحكومية لحفظ المعلومات، وسلطة الفضاء والتكنولوجيا، وهدفها الحفاظ على الأمن الشخصي في الدولة (برعم، 2013).

الفصل الرابع : أسباب التغييرات على طرأت على المنظومة الأمنية الإسرائيلية

ساهمت العديد من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في ظهور متغيرات طرأت على المنظومة الأمنية، وتحديدًا العسكرية منها. ولعلّ أبرز أسبابها: تغير طبيعة التحديات الأمنية، وفشل المنظومة العسكرية في تحقيق نصر واضح خلال العقد الأخير، وتراجع هيبة المؤسسة العسكرية، والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة.

4.1 تغيير طبيعة التحديات الأمنية

منذ نشأتها دولة غربية في المنطقة، توجّب على "إسرائيل" أن تواجه ظروفًا أمنية تتعلق بمواجهتها لدول ذات قوة عسكرية منظمة، إضافة إلى تصديها لمحاولات التسلل ما بين الفينة والأخرى على حدودها المختلفة. ولكن عملياً منذ حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973، لم تواجه "إسرائيل" جيشاً منظماً، وعلى المستوى التكتيكي والإستراتيجي، استطاعت بوسائل مختلفة، تحييد الجيوش العربية من مواجهتها، وبات الميزان الأمني أكثر إيجابية لها في ظل الضعف العام للجيوش العربية.

من هنا، بات على "إسرائيل" مواجهة لاعبين ليسوا دولاً، كحزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة، إذ يمثلان أبرز التحديات الأمنية "لإسرائيل" في الشمال والجنوب (ديكل، بروم، و شفايتسر، 2014). ولكن في الوقت نفسه فإن مواجهتهما تحتاج إلى أسلوب مستحدث، حيث لا تمتلك كل من حماس وحزب الله جيشاً وسلاحاً تقليدياً، ومع مرور الوقت اكتسبتا زخماً سياسياً وعسكرياً ممثلاً لتيار مركزي (كورتس، برتي، و كورند، 2012). ومن هنا استحدثت "إسرائيل" لواء الكوماندو الذي يهدف إلى مواجهة الخصوم في ساحاتهم.

من جهة أخرى، كان على "إسرائيل" كذلك مواجهة التحديات المتعلقة بالحرب الإلكترونية، فقد تعرضت، وفي أكثر من مناسبة في السنوات الأخيرة، إلى هجمات إلكترونية متتالية ومتكررة (مور، 2016)؛ الأمر الذي دفع رئيس هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي إلى استحداث ذراع كامل لمواجهة الحرب الإلكترونية، وهو سلاح السايبر الذي أشير إليه سابقاً.

4.2 فشل المنظومة الأمنية في تحقيق انتصار واضح خلال العقد الأخير، وتراجع هيبة

الجيش.

اعتادت الدولة العبرية، وخلال الحروب الأولى التي خاضتها، أن تحقق نصراً واضحاً وسريعاً؛ مما أسهم في تركيز نظرياتها في الردع على حسم الحروب وإخضاع الخصم، إذ إن انتهاء المعركة بنصر واضح يجبر خصوم "إسرائيل" على عدم التفكير بقتالها مرحلياً، واستبعاد الحروب لفترات طويلة. إلا أن العقد الأخير أجبر "إسرائيل" على خوض أربع حروب، ثلاث منها ضد حركة حماس في الجنوب، وواحدة ضد حزب الله في الشمال (نشلوم، 1991).

لم تحقق "إسرائيل" نصراً واضحاً في هذه الحروب الأربعة، والأكثر من ذلك، أنها كانت تخرج من كل حرب بأضرار أكبر. فرغم آلة القتل الكبيرة التي استخدمتها "إسرائيل" خلال حروبها الأربع، وخاصة حربها الأخيرة ضد قطاع غزة، إلا أنها خرجت بتعادل إستراتيجي وفق ترجيحات الخبراء العسكريين، كما أنها أوقفت الحرب رغم إصرارها سابقاً بأنها لن توقفها دون إسقاط حكم حماس في غزة، وتفكيك سلاح المقاومة (كيشك، 2014) (هرثيل ع، 2014).

لقد ساهم عدم الوصول إلى نصر واضح في تراجع هيبة المنظومة الأمنية ككل، وعلى رأسها مؤسسة الجيش الذي بات أكثر عرضة للنقد من قطاعات واسعة، جماهيرية وسياسية.

وهكذا، وبسبب عدم تحقيق نصر واضح وعدم إخضاع الخصوم ومنع الحروب، عمل القائمون على صياغة المنظومة الأمنية الإسرائيلية على تغيير كبير في النظريات الأمنية إلى نظريات جديدة، مثل الانتقال من الحسم إلى الردع، من خلال منع الخصم من التفكير في العودة للحرب واستخدام عقيدة الضاحية، وذلك بتفعيل أكبر قوة ضد الخصوم لإيقاع أكبر ضرر ممكن، ومنع الخصم من استعادة قوته. إلا أن تكرار الحروب يشير إلى فشل أجزاء كبيرة من هذه النظريات الأمنية (جولوف، 2014).

4.3 زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة

تعتبر "إسرائيل" من الدول التي تعتمد على التكنولوجيا بشكل كبير. ليس ذلك فحسب، بل تعتبر أيضاً من الدول المصنعة والمصدرة للتكنولوجيا، بما في ذلك العسكرية منها، وتحديداً في العقد الأخير، إذ كان للتغيرات والتطورات التكنولوجية المتسارعة آثار واضحة على كل مناحي الحياة، بما في ذلك الجانب العسكري والأمني. فقد ساهمت التكنولوجيا الحديثة في امتلاك

الدولة سلاحاً نوعياً فعّالاً ذا دقة عالية، وقدرة مخبرانية فائقة، ودفاع نوعي عن المناطق الحيوية، مما ساهم في مزيد من الحصانة القومية (برعم، 2013).

وقد أدخلت "إسرائيل"، في العقد الأخير وبشكل فعّال، التكنولوجيا في كافة المناحي العسكرية، فطوّرت اعتمادها على منظومة الطيران من غير طيار، وتطوير منظومة دفاع محوسبة (كالقبة الحديدية)، للتصدي لأية مخاطر أمنية، كالتحديات الإلكترونية وحرب السايبر، وإطلاق الصواريخ والاقترحات، وغيرها (رفورت، 2016).

في هذا السياق، خصص المعهد الأمني لدراسات الأمن القومي عام 2014 يوماً دراسياً حول القدرات التكنولوجية العسكرية الإسرائيلية. وفي إحدى مناقشات المعهد، أشار إيهود باراك رئيس الحكومة ووزير الدفاع الأسبق، إلى أن "إسرائيل" باتت تمتلك تكنولوجيا ذات دقة عالية في إسقاط الصواريخ والأقمار الصناعية، التي باتت جزءاً هاماً من قدرتها على الردع وتحقيق النصر (يديعوت أحرونوت، 2014). كما أكد يعقوب بري وآفي دختر، وهما رئيسا شباك سابقان، أن دولتهما باتت تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا، إذ أصبحت من أهم ثماني دول في إطلاق الأقمار الصناعية، وإدخال التكنولوجيا في العمل الشرطي، وأعمال التجسس والمراقبة.

وهكذا، كان لهذه التغييرات أثر واضح على طبيعة عمل المؤسسة الأمنية، ليس على صعيد تغيير النظريات الأمنية فحسب، وإنما أيضاً على صعيد تغييرات بنوية على المؤسسة الأمنية، وخاصة العسكرية، من حيث الوحدات والألوية المستحدثة التي ذكرت في الفصل السابق.

4.4 انتشار الجريمة في المجتمع الإسرائيلي

شهد المجتمع الإسرائيلي ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الجريمة، بما في ذلك الجريمة المنظمة، الأمر الذي كان له انعكاس على طبيعة عمل الشرطة الإسرائيلية. وما ميّز الجريمة في "إسرائيل"، حسب الشرطة خلال العقد الأخير، هو تطور جيل يمارس الجريمة المنظمة ويمتاز بذكاء كبير. وتدعي الشرطة الإسرائيلية أن ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع يعود كذلك إلى ارتفاع نسبة المتسللين من إفريقيا، وتحديداً إريتريا والسودان (اييلي ي، 2015).

ليس من المبالغة القول بأن العصابات الإجرامية أصبحت مكوناً مؤثراً في المجتمع الإسرائيلي، وأضحت ذات تأثير كبير على الاقتصاد، وذلك بفعل تأثيرها في مركز التجارة الإسرائيلية. لذلك قررت وزارة الأمن الداخلي إقامة مركز مخبراتي متخصص في محاربة الجريمة، ويضم الشرطة، وسلطة الضرائب وتبييض الأموال، وتأتي هذه الخطوات بعد القدرات الهائلة التي باتت تمتلكها عصابات الجريمة المنظمة في "إسرائيل" (شديه، 2011).

4.5 تغييرات داخلية مجتمعية وسياسية

شهدت "إسرائيل" خلال العقود الأخيرة تغييراً في نسب المتدينين والعلمانيين داخل الدولة، حيث ارتفعت نسبة المتدينين، بشقيهم الحريديم والمتدينين القوميين، بما يعادل 4% خلال العقد الأخير، علاوة على ارتفاع نسبة اليهود التقليديين، وتراجع نسبة العلمانيين في الدولة. وقد كان لهذه الزيادة أثر واضح في زيادة ثقلمهم في المؤسسات العامة، بما في ذلك الأمنية، حيث تم تطوير الرابنوت (الحاخامية) الدينية في الجيش، وإنشاء وحدة للمتدينين الحريديم التي تضم الرجال فقط (مركز بيو للأبحاث، 2015).

ومن المتغيرات الهامة في العقود الأخيرة، وخاصة العقد الأخير، هو الزيادة الملحوظة في أعداد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس، إذ تضاعف عددهم خلال العقد الأخير، باستثناء

القدس، من 190 ألفاً إلى 400 ألف مستوطن (هوبرمان، 2013). وهذه الزيادة كان لها أثر واضح في انخراط المستوطنين في الجيش، وفي مراتب متقدمة. فقد وصلت نسبة قادة الفرق العسكرية في الجيش من المستوطنين في عام 2010 إلى 13%، علماً أن نسبة المستوطنين وقتها كانت 2.5% من مجموع السكان. ويبدو أن رغبة المستوطنين والمتدينين التواجد بقوة في الجيش نابعة من رغبتهم في فرض أجندة معينة، تتعلق بالحفاظ على نمط ديني واستيطاني على المجتمع والدولة (هراثيل، 2010).

بالإضافة إلى ذلك، شهدت الساحة السياسية الإسرائيلية سيطرة واضحة لليمين خلال السنوات العشر الأخيرة، فهو لا يزال في سدة الحكم منذ مطلع عام 2009، ويسيطر على غالبية الوزارات منذ عام 2001، وتزداد قوته عاماً بعد آخر. ومن المعلوم أن الحكومة، وتحديدًا رئيسها، لها تأثير كبير في تعيين قيادة الجيش، والأجهزة الأمنية، كما حدث في تعيين رئيس الموساد مؤخراً، الذي يُتهم بأنه مقرب من عائلة بنيامين نتنياهو، وهذا ينطبق على الكثير من التعيينات والترقيات في المؤسسات الأخرى، إذ أصبح للتغييرات البنيوية أثر واضح على المستويات الأمنية (اخانار، 2015) (سجل، 2015).

5 الخلاصة

لا تبرح "إسرائيل" التفكير في تقوية أمنها وتحصينه، فواقع الظروف الأمنية المفروضة عليها يلزمها بتتبع كل جديد والعمل المستمر لتقوية أمنها، ومن هنا نبعت القدسية الهائلة للجيش الإسرائيلي، الذي رآه المجتمع حصنه الحصين، إلى جانب بقية مكونات المنظومة الأمنية. وتكاد "إسرائيل" تكون الدولة الأكثر نقاشاً للقضايا الأمنية، إضافة لكونها ثاني أكثر دولة في الإنفاق العسكري.

تشير هذه الدراسة إلى أن عدة متغيرات، وعلى رأسها تغيّر طبيعة التحديات الأمنية، وفشلها في حسم أي من المعارك الأخيرة، قد ألزمت "إسرائيل" بإجراء تغيير جوهري في نظريتها الأمنية. فبعد أن أدركت أن قوة ردعها آخذة في التراجع وأن حسم المعارك بات أمراً ليس بالسهل عملياً، اتجهت إلى إضافة الدفاع كركن رابع في نظريتها الأمنية، الأمر الذي يدل على عدم احتمال الجبهة الداخلية الإسرائيلية لحروب إضافية، في ظل الضعف الذي ظهر عليها خلال الحروب الأربع الأخيرة على غزة ولبنان.

كما حرصت "إسرائيل"، وبشكل فعال، على استغلال التكنولوجيا في منظومتها الأمنية، في إطار تقليص عدد الوحدات أو دمجها، وتقليل الاعتماد على الجندي على الأرض، خاصة في ظل تطوير منظومتها الهجومية الجوية. كما حرصت "إسرائيل"، وبشكل فعال، على تطوير استخباراتها لواء المخاطر قبل انطلاقها باتجاه الدولة، وذلك بهدف منع اندلاع مواجهات أكثر ضراوة. ووجدت "إسرائيل" نفسها أمام تحديات إلكترونية ليست هيئة، دفعتها باتجاه إنشاء ذراع سايبري تابع للجيش، وقيادة سايبرية على مستوى الدولة، تهدف للتصدي والحماية، وكذلك الهجوم.

إلا أن "إسرائيل" عملياً تعاني كذلك من العديد من المشاكل المتعلقة بعدم وضوح الصلاحيات والمهام، تحديداً لأجهزتها المخبرية والاستخباراتية؛ مما صعّب من مواجهتها للعديد من التحديات الأمنية، وأظهر وجود العديد من الخلافات بين مكونات المنظومة نفسها. علاوة على ذلك، فإن الخلافات بين المؤسسات العسكرية والسياسية، التي باتت ظاهرة في الآونة الأخيرة، أثرت بدورها على أداء المؤسسة العسكرية وفقدانها جزءاً من الهيبة التي رافقتها سنوات طويلة (ابيين و جرنيت، 2009).

في الآونة الأخيرة، باتت المنظومة الأمنية الإسرائيلية تحت طائلة النقد بشكل كبير ولافت، فعدا الاحتجاجات المتلاحقة بشأن ميزانيتها المرتفعة، والاتهامات التي تلاحق الكثير من قادتها بالفساد، واتجاه المؤسسة ككل نحو اليمين، وهيمنة السياسيين عليها في ظل خلو الساحة السياسية من الرموز العسكرية السابقة، يبقى الموضوع الذي يورق المنظومة الأمنية الإسرائيلية أولاً، هو انخفاض هيبتها في نظر الجمهور الإسرائيلي، الذي طالما كان فخوراً بها وسدّاً منيعاً في الدفاع عنها، وقد يكون لذلك تداعيات بسيطرة أكبر للسياسيين عليها، وبالتالي فقدان تأثيرها المعهود على مسار الدولة واتجاهها في السلم والحرب.

عنات كورتس، بنتدا برتي، و مارسيل كورند. (تشرين أول، 2012). هتفتختوت هموسديت شل حماس فحزب الله (التطور المؤسساتس لحماس وحزب الله). معهد الدراسات الأمنية *inss*، صفحة 81.

عنبال اوريز. (24 تموز، 2014). *سده هكراب هعتيدي: كاخ يمناع تساهل هروجيم فيتسويعيم بملخومت هياؤوت (ساحة المعركة القادمة: هكذا سيمنع الجيش القتلى والمصابين في الحروب القادمة)*. تم الاسترداد من ذ ماركر: <http://www.themarket.com/technation/1.2385838>

عوزيال ليب. (1985). *بار جيورا فهشومير مرعيون بيتخوني لارجون بيتخوني (1907-1914) (بار جيورا والحارس من فكرة أمنية إلى تنظيم أمني (1907 - 1914)*. تل أبيب: معرختوت (جيش الدفاع الإسرائيلي).

ليفي شنياورسون. (2016). *إيشي نيلي مرجل ومشرر (رجال نيلي شاعر وجاسوس)*. المكتبة القومية.

ليلاخ شوبال، و يوري يلون. (10 أيار، 2016). *هرمتكال: ايمون هتسيبور بتساهل هو خيوني لميموش يعدو فهجنا عل همدينا) رئيس هيئة الأركان: ثقة الجمهور في الجيش هو حيوي من أجل أن يحقق الجيش أهدافه ويدافع عن الدولة)*. تم الاسترداد من إسرائيل اليوم: <http://www.israelhayom.co.il/article/380187>

ماتير بعيل، و بناخاس يورم. (2003). *مبخان هتنوعا هتسيونيت 1931-1948: مروت ههنجا هلؤوميت مول هبورشييم. (امتحان الحركة الصهيونية 1931-1948: مرارة الحركة القومية ضد المنشقين)*. القدس: تشريكوبر.

مراقب الدولة. (6 كانون ثاني، 2013). *دوخ بيكورت عل مسماخ برشات هريغز (تقرير حول وثيقة هريغز)*. تم الاسترداد من مراقب الدولة: <http://www.mevaker.gov.il/he/Reports/Pages/103.aspx?AspxAutoDetectCookieSupport=1>

مردخاي نؤور. (22 إبريل، 2007). *همخيرت هشخورا شل هزكين (الوثيقة السوداء للعجز)*. تم الاسترداد من هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/misc/1.1403927>

مردخي نؤور. (1992). *ليكسكون كوخ هميجن هجنا (معجم القوات الدفاعية)*. إسرائيل: مركز بحث القوة الدفاعية (كوخ هميجن).

مركز بيو للأبحاث. (حزيران، 2015). *هخلوكا هدتيت بخبرا هيسراييليت (التقسيم الديني في المجتمع الإسرائيلي)*. مركز بيو للأبحاث، الصفحات 6-8.

مصلحة السجون. (2016). *همبته هأرجوني لشاباس (البناء التنظيمي لمصلحة السجون)*. تم الاسترداد من مصلحة السجون: <http://ips.gov.il/Web/He/About/Structre/Default.aspx>

معهد رؤوت. (12 حزيران، 2009). *دوكتريانات داحية (عقيدة الضاحية)*. تم الاسترداد من معهد رؤوت: <http://reut-institute.org/he/Publication.aspx?PublicationId=3672>

مكتب رئيس الوزراء. (5 آب، 2015). *هتسعاعات تكتسيب همدينا لشنيم 2015-2016 (اقتراح ميزانية الدولة للعام 2015-2016)*. تم الاسترداد من مكتب رئيس الوزراء: <http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2015/Pages/dec407.aspx>

موشيه دود. (28 كانون أول، 2009). *يحيديات مشترا حدشا تلخم بهبرختو ميردين (وحدة شرطة جديدة لمكافحة التفري من الأردن)*. تم الاسترداد من <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/002/640.html>

موقع الجيش. (1 آذار، 2012). *شاحر خدش: كول هنتونيم عل هتجيسوت حريديم بتسابا (دمج الحريديم: كل المعطيات عن دمج الحريديم في الجيش)*. تم الاسترداد من موقع الجيش: <http://www.idf.il/1133-15081-he/dover.aspx>

موقع الجيش. (20 تموز، 2015). *هيسورا شل هرمتكال: تراش جدعون بوتسيت لديرخ (بشرى قائد هيئة الأركان: خطة جدعون يتم تطبيقها)*. تم الاسترداد من موقع الجيش: <http://www.idf.il/1133-22436-he/dover.aspx>

موقع هاتسل. (2013). *تنوعات هميري هعيري (حركة التمرد العبري)*. تم الاسترداد من موقع هاتسل: <http://www.etzel.org.il/ac08.htm>

ميخال دانيل. (20 حزيران، 2011). *مينه تساهل: همدريخ همليه (هيكلية الجيش: المرشد الكامل)*. تم الاسترداد من ماکو: <http://www.mako.co.il/pzm-recruits/guides/Article-fe4c56dfa9ca031006.htm>

نداف شرغاي. (15 آب، 2015). *فايتسمان لتشرتشل: يهوديم هسجيروا انشي ليخي لبريطيم (فايتسمان لتشرتشل: يهود من سلموا رجال ليخي لبريطانيا)*. تم الاسترداد من هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/misc/1.1343303>

نوعام تيبون. (آب، 2011). *1953 هشنا شبا عوتساب تساهل (1953: السنة التي تبلور بها جيش الدفاع الإسرائيلي)*. معرختوت، الصفحات 18-27.

نيل مكارتاي. (30 حزيران، 2015). *دوخ ميوزاد حوشيف: كاما كيسف مشكيعا يسراييل بيتخون (تقرير خاص يكشف: كم من المال تنفق إسرائيل من أجل الأمن)*. تم الاسترداد من فوربس: <http://www.forbes.co.il/news/new.aspx?Pn6VQ=9VQ=EFMKH0&http://www.forbes.co.il/news/new.aspx?Pn6VQ=9VQ=EFMKH0>

هرتل عاموس. (15 أيلول، 2010). *مسبار كتسيني هزاز هدتبيهم جدال بي 12 بشني عسوريم* (عدد ضباط جيش المشاة تضاعف اثنتي عشرة مرة في عقدين). تم الاسترداد من هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1221220>

هود ايلي. (2004). *تكوفوت بهتفتخوت مشتيرت يسرائيل (فترات في تطور الشرطة الإسرائيلية)*. القدس: دفوس يوبال. واللا. (28 تشرين أول، 2014). *ديرج: تساهل هزازك بيوتير بمزراخ هتيخون (ترتيب: جيش الدفاع الأقوى في الشرق الأوسط)*. تم الاسترداد من واللا: <http://news.walla.co.il/item/2796682>

ورد كلنر. (30 تموز، 2010). *هحريديم 28% ملاميدي كيتوت 800 بتساهل (الحريديم 28% من الطلاب، 800 في الجيش)*. تم الاسترداد من جلوبس: <http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000577707>

وزارة المالية. (تشرين أول، 2006). *عيكري تكتسيب همدينا 2007 (ميزانية الدولة 2007)*. تم الاسترداد من وزارة المالية: <http://mof.gov.il/BudgetSite/statebudget/Pages/budget2008/budget2008.aspx>

وزارة المالية. (تشرين أول، 2007). *عكري تكتسيب همدينا 2008 (ميزانية الدولة 2008)*. تم الاسترداد من وزارة المالية: <http://mof.gov.il/BudgetSite/statebudget/Pages/budget2008/budget2008.aspx>

وزارة المالية. (تشرين أول، 2008). *عكري تكتسيب همدينا 2009 (ميزانية الدولة 2009)*. تم الاسترداد من وزارة المالية: <http://mof.gov.il/BudgetSite/statebudget/Pages/budget2008/budget2008.aspx>

وزارة المالية. (تشرين أول، 2009). *عكري تكتسيب همدينا 2010 (ميزانية الدولة 2010)*. تم الاسترداد من وزارة المالية: <http://mof.gov.il/BudgetSite/statebudget/Pages/budget2008/budget2008.aspx>

وزارة المالية. (تشرين أول، 2010). *تكتسيب همدينا 2011-2012 (ميزانية الدولة 2011-2012)*. تل أبيب: وزارة المالية. تم الاسترداد من وزارة المالية: http://mof.gov.il/BudgetSite/statebudget/Budget2011_2012/Documents/Budget2011_2012.pdf

وزارة المالية. (حزيران، 2013). *تكتسيب همدينا 2013-2014 (ميزانية الدولة 2013-2014)*. تل أبيب: وزارة المالية. تم الاسترداد من وزارة المالية: http://mof.gov.il/BudgetSite/statebudget/BUDGET2013_2014/Documents/MainBudgetFull_2013_2014.pdf

ياغل كيشك. (21 آب، 2014). *مداد هخوسن هلوومي: كاما يسرائيليم موخنيم عود لسفوح (مقياس المناعة القومية: كم يسرائيلي جاهز للتحمل)*. تم الاسترداد من مako: <http://www.mako.co.il/weekend-surveys/Article-1ad57028f29f741006.htm>

ياغل هدار. (كانون أول، 2009). *ايمون هتسيبور هيسرائيلي بموسدوت هشلتون بعسور هأخرون (ثقة الجمهور الإسرائيلي في مؤسسات الحكم في العقد الأخير)*. تم الاسترداد من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: <http://www.idi.org.il/%D7%A1%D7%A4%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%95%D7%9E%D7%90%D7%9E%D7%A8%D7%99%D7%9D/%D7%A4%D7%A8%D7%9C%D7%9E%D7%A0%D7%98/%D7%92%D7%99%D7%9C%D7%99%D7%95%D7%9F-63/%D7%90%D7%9E%D7%95%D7%9F-%D7%94%D7%A6%D7%99%D7%91%D7%95%D7%A8-%D7%94%D7%99%D7%A9%D>

يائير مور. (6 نيسان، 2016). *متكفات سايبير عل يسرائيل (هجوم سايبير على إسرائيل)*. تم الاسترداد من مako: <http://www.mako.co.il/nexter-internet/security/Article-a063ed6661ce351006.htm>

يخزال بناحس. (1 كانون أول، 2014). *هام كدائي لهفعيل روتاسيا بين شوتريم (هل من الجيد تفعيل التناوب بين الشرطة)*. تم الاسترداد من بناحس يركلي: <http://www.xn--7dbl2a.com/2014/12/01/%D7%94%D7%90%D7%9D-%D7%9B%D7%93%D7%90%D7%99-%D7%9C%D7%9E%D7%A9%D7%98%D7%A8%D7%94-%D7%9C%D7%90%D7%9E%D7%A5-%D7%A8%D7%95%D7%98%D7%A6%D7%99%D7%94-%D7%91%D7%A7%D7%A8%D7%91-%D7%A9%D7%95%D7%98%D7%A8%D7%99/#sthash.OdVVP1P8.dp>

يديعوت أchronوت. (7 أيلول، 2011). *تسابا تركيا نيجد تساهل: مي جدول بوتير (جيش تركيا ضد إسرائيل: من الأكبر أكثر)*. تم الاسترداد من يديعوت أchronوت: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4118811,00.html>

يديعوت أchronوت. (26 آذار، 2014). *يعقوب بري يسرائيل بكما هتخنولوجيت (يعقوب بري: إسرائيل في تقدم تكنولوجي)*. تم الاسترداد من يديعوت أchronوت: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4503600,00.html>

يديعوت أchronوت. (9 إريل، 2016). *هلماس: 44% حيلونيم، 39% مسورتيم، 8% حريديم (اللجنة المركزية للإحصاء: 44% علمانيين، 39% تقليديين، 8% حريديم)*. تم الاسترداد من يديعوت أchronوت: <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3237968,00.html>

يرون دورون. (21 كانون ثاني، 2016). *برسوم ريشون: توكام منهلت مشترا خدشا لتيول بمجزار هعربي (قرار جديد لإقامة إدارة عربية للاهتمام بالقطاع العربي)*. تم الاسترداد من <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/749/881.html>

يسي ملمان، و دان ريبب. (2012). *ملحموت هتسلليم هموساد فكهيلات هموديعين (حرب الظلال، الموساد وطائفة المخابرات)*. تل أبيب: مشكال (يديعوت سفريم).

يوكاي عوفر. (5 تشرين ثاني، 2015). *تساهل 2015: اخاد مكول شلوشا لوخميم دتي (جيش 2015: واحد من كل ثلاث مقاتلين هو ديني)*. تم الاسترداد من هآرتس: <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/735/827.html>

يوكاي عوفر. (6 تموز، 2015). *مهفخات هعيليت بتساهل: توكام حتييات كومانحو حدشا (انقلاب النخبة في الجيش: سيتم تأسيس وحدة كومانحو جديدة)*. تم الاسترداد من <http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/707/168.html>

يورام بري. (كانون أول، 2014). *هام لو هجيعا هعت لهكشير ات هكتسوننا هبخيرا لبوليتكا (هل لم يحن الوقت لتأهيل الضباط الكبار للسياسة)*. تم الاسترداد من معهد دراسات الأمن القومي: <http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/%D7%94%D7%90%D7%9D%20%D7%9C%D7%90%20%D7%94%D7%92%D7%99%D7%A2%D7%94%20%D7%94%D7%A2%D7%AA%20%D7%9C%D7%94%D7%9B%D7%A9%D7%99%D7%A8%20%D7%90%D7%AA%20%D7%94%D7%A7%D7%A6%D7%95%D7%A0%D7%94%20%D7%94%D7%91%D7%98%D7%99>

يوسي ايلي. (21 آذار، 2015). *همبوكشير: 15 ارجوني هبشيعا هزكيم بيسرائيل (المطلوبون: اقوى 15 تنظيم جريمة منظم في إسرائيل)*. تم الاسترداد من واللا: <http://news.walla.co.il/item/2839224>

يوسي ملمان. (15 تشرين أول، 2009). *كاخ بيسد بن جوريون ات هموساد (هكذا أسس بن جوريون الموساد)*. تم الاسترداد من هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1285363>

يوسي ملمان. (18 شباط، 2005). *هموساد هميتسعي شل مائير داجان (الموساد التنفيذي التابع لمائير داجان)*. تم الاسترداد من واللا: <http://news.walla.co.il/item/673121>

يوسي ميلمان. (23 أيار، 2004). *هشابا كدراش شفيون، آز هو دراش (الشبابا طلب مساواة، إذا هو طلب)*. تم الاسترداد من هآرتس: <http://www.haaretz.co.il/news/health/1.968955>

يوثاب جلير. (1992). *شورشى هحيتسلوت: هموديعين بيشوف، 1918-1947 (جذور الزنايق: الاستخبارات في فترة الاستيطان ما قبل الدولة، 1918-1947)*. تل أبيب: وزارة الدفاع.

يوثاب زيتون. (3 آذار، 2016). *تساهل 2015: عليا بتيكي هاونس، 92 عتردوت مينيوت (جيش 2015: ارتفاع في ملفات الاغتصاب، 92 اعتداء جنسيا)*. تم الاسترداد من <http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4773667,00.html>

المراجع الإنجليزية

George, A. (1993). *Forceful Persuasion: Coercive Diplomacy: as an Alternatival to War*. Washington, d.c: United; States Instituteof Peace :Press.

Bender, J. (2014, Apr 23). *The 11 Most Powerful Militaries In The World*. Retrieved from Business Insider: <http://www.businessinsider.com/11-most-powerful-militaries-in-the-world-2014-4/>

Mearsheimer, j. (1983). *Conventional Deterrence*. ithaca: cornell University Press.

VISION

FOR POLITICAL DEVELOPMENT